الفريق محمود الدوسري

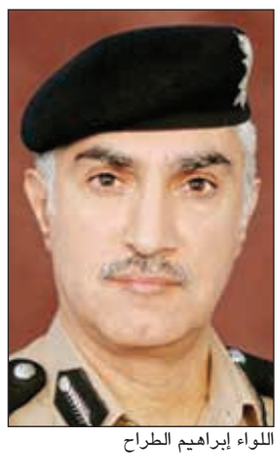
اللواء إبراهيم الطراح

المضبوطات من المواد المخدرة وأدوات التعاطي التي ضبطت مع الوافدتين

مواد مخدرة ضبطت في الأحمدي

سجائر ملغمة بالحشيش وجدت في سيارة متعاط

في ترجمة لتعليمات الفريق الدوسري الأمن العام ينفذ إحدى أكبر حملاته في المحافظات الست

توقيف 3 متعاطيات و9 مدينين بـ 150 ألف دينار ومطلوبين و«علمني ما اشتاق علمني أخونك» وأخواتها إلى كراج الحجز

من مصنع خمور الوفرة

حبوب متنوعة وأدوات تعاط احيلت إلى المكافحة

ترامادول وحصيلة بيع من بين مضبوطات الأمن العام

وانيت التعليم حامل العبارات المثيرة إلى كراج الحجز

محمد الجلاهمة ـ هاني الظفيري

نفذ قطاع الأمن العام يوم امس واحدة من اكبر الحملات الامنية شملت كل المحافظات بإشراف ومتابعة ميدانية من قبل وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الامن العام اللواء ابراهيم الطراح وبحضور مديري الأمن في المحافظات الست، الألوية فراج الزعبي وعابدين العابدين وعلي ماضي وصالح مطر والعميد عبدالله سفاح العدواني.

وتم خلال تلك الحملات التي شدد وكيل وزارة الداخلية الفريق محمود الدوسري على أهمية التوسع فيها مداهمة مصنع خمور في منطقة الوفرة، وكانت إحدى الدوريات المشاركة في الحملة قد اشتبهت في وافد آسيوي فاستوقفته وعثرت بحوزته على كيس، وعند طلب اثباته لاذ بالفرار محاولا الاختباء في احد المنازل، ولاحقه رجال الأمن، حتى تم الإمساك به، واعترف بإدارته لهذا المنزل المخصص لتصنيع الخمور المحلية وعثر فيه على 40 برميلا و9 براميل تقطير بالإضافة الى 244 قنينة يشتبه في انها معبأة بمواد مسكرة وأحيلت والمضبوطات الى جهات الاختصاص.

كذلك استهدفت حملة الأمن العام أماكن تجمع الشباب لممارسة الاستهتار وأعمال الرعونة حيث تم تحرير 70 مخالفة، وحجز عدد من المركبات إحداها كتب عليها «علمني ما اشتاق، علمني اخونك» وأحيل المخالفون الى جهة الاختصاص.

كذلك اسفرت حملات الامن العام عن ضبط متعاطين بالجملة، أبرزها مواطنة في منطقة حولي وكانت تحت تأثير مواد مخدرة وخارج نطاق التغطية وتبين انها احدى نجمات مواقع التواصل الاجتماعي.

وكان بلاغ قد ورد الى عمليات الداخلية عن وجود شخص في حالة غير طبيعية، تبين ان المبلغ عنه مواطن وفي حالة تعاط، وعثر معه على 11 حبة ترامادول.

اما سرية المهام الخاصة فقد اوقفت مواطنين، احدهما بحوزته 22 سيجارة مستعملة بها آثار حشيش، فيما ضبط الاخر وبحوزته 16 حبة لاريكا وسلاح ابيض، كما اوقفت وافدا آسيويا عثر في مركبته على 95 كيسا يشتبه في ان بها مادة مسكرة.

اما اطرف القضايا التي تم ضبطها امس في حملة الامن العام فبطلتاها فتاتان مصريتان عثر بحوزتهما على كمية من المخدرات، وتبين ان الفتاتين مطلوبتان لـ6 قضايا نصب واحتيال وخيانة امانة.

وذكر مصدر امني ان احدى نقاط الحملة اوقفت مركبة كانت الفتاتان تستقلانها ولدى اخراج احداهما لاثباتاتها الشخصية لاحظ رجال الامن وجود مادة عشبية في حقيبتها، فتم انزالهما من المركبة لتفتيشها احترازيا وعثر بها على الحبوب وادوات تعاط، واضاف المصدر انه بالاستعلام عنهما تبين انهما مطلوبتان لـ6 قضايا وعليهما مديونية تصل الى 11 الف دينار.

كما ضبط على هامش الحملة 9 مدينين تتجاوز مديوناتهم الـ 150 ألف دينار ومن بين المدينين مواطن مطلوب لسداد 64 ألف دينار ومدين بـ 34 ومواطن مطلوب لسداد 23 ألف دينار.

نجمة سوشيل ميديا إلى «المكافحة» بعد ضبطها خارج التغطية

مواطنة تعثرت في السداد فتضخم القرض من 900 إلى 3100 دينار

أحمد خميس

احالت احدى محققات مخفر اليرموك شكوى مواطنة بتعرضها للنصب والابتزاز من جانب مُراب الى النيابة بعد تسجيل القضية جنحة. وكان احد المحامين موكلا عن المواطنة قد تقدم ببلاغ الى مخفر اليرموك اتهم فيه احد المواطنين يمارس الربا الفاحش مع موكلته، التي اقترضت منه 900 دينار بعد ان اشترط عليها كتابة اقرار دين بمبلغ 1600 دينار، وعندما حل موعد السداد حالت ظروف المواطنة دون سداده، فاشترط عليها مجددا بتوقيع اقرار دين آخر بمبلغ 1500 دينار امام كاتب العدل حتى يمهلها ويمدد لها أجل السداد وبذلك يصبح اجمالي الدين 3,100 دينار، بينما اصله لا يزيد عن 900 دينار، وجار استدعاء المشكو في حقه للتحقيق معه.

صيدلاني انحاش بأدوية بـ 2500 دينار وسافر

هاني الظفيري

سجل مندوب مبيعات بإحدى الشركات قضية خيانة امانة ضد وافد مصري قام بشراء مجموعة كبيرة من الادوية قدرت قيمتها بـ 2500 دينار واختفى، وجار احالة ملف القضية الى الجهات المختصة.

وقال مصدر امني ان بلاغا تقدم به وافد مصري يفيد بتعرضه للنصب والاحتيال من «بلدياته»، وافاد المبلغ بأنه يعمل لدى احدى الشركات لتوزيع الادوية على محلات الصيدلة، وقام شخص بإحدى الصيدليات بأخذ كمية كبيرة من الادوية وطلب منه العودة بعد يومين لتحصيل قيمتها، وعند العودة لم يجد المشتري، وعند الاتصال عليه عدة مرات كان هاتفه مغلقا، وعند الاستفسار عنه اتضح انه غادر البلاد.

سلب بنغالي بعد الخنق في ميدان حولي وسرقة ساعة ماركة

أحمد خميس ـ عبدالله قنيص

تقدم بنغالي إلى مخفر ميدان حولي، ابلغ بأن مجهولا قام بخنقه وسرق منه 225 دينارا بالاضافة الى هاتفه الشخصي نوع جالاكسي 7، وأمر وكيل النيابة بتصنيفها كجناية. وفي الشامية، قدمت مواطنة بلاغا الى مخفر المنطقة ابلغت فيه عن سرقة ساعتها اليدوية غالية الثمن، وقدمت رقما متسلسلا تحمله الساعة.

وقالت المواطنة ان السرقة وقعت في حديقة وهران الكائنة بالمنطقة بينما كانت تقوم باللعب مع الاطفال، موضحة انها نزعت الساعة ووضعتها على مقعد بجوارها، لكنها فوجئت باختفائها. من جهة اخرى، تقدم وافد ايراني ببلاغ لمخفر السلام افاد فيه بتعرضه للسرقة عن طريق تحطيم الزجاج الخلفي لمركبته الرباعية اليابانية، حيث سرق مبلغ 2500 دينار اثناء توقف المركبة في مواقف احدى المدارس بمنطقة حطين.

النطق بالحكم في «زيادة البنزين» 23 الجاري

عبدالله قنيص

المحامي علي العلي

قررت محكمة الاستئناف أمس تأجيل النطق بالحكم في الاستئناف المقدم من الحكومة على حكم أول درجة بإلغاء قرار الحكومة بزيادة أسعار البنزين في الدعوى المرفوعة من المحامي علي العلي إلى جلسة 23 الجاري.

وقدّم المحامي العلي أمام محكمة الاستئناف مذكرة دفاعه ملتمسا فيها القضاء برفض الاستئناف محمولا على أسبابه التي استقرت أحكام القضاء وتواترات أحكام التمييز أن لمحكمة الاستئناف السلطة التامة في أن تأخذ بالأسباب الواردة في الحكم الابتدائي دون أن تضيف إليها وذلك عندما ترى أن في الأسباب التي أوردتها محكمة الدرجة الأولى ما يغني عن إيراد أسباب جديدة، كذلك عندما يستند الخصم أمام محكمة الاستئناف إلى نفس وجود الدفوع التي سبق أن رددت أمام محكمة أول درجة.

وأضاف العلي أن لمحكمة الاستئناف أن تؤيد الحكم الابتدائي وأن تحيل إلى ما جاء فيه سواء كان ضمن بيان وقائع الدعوى أو الأسباب التي أقيم عليها متى كانت تكفي لحمله. ومن المقرر انه إذا بني الحكم على دعامتين كل منهما مستقلة عن الأخرى وكان يصح بناء الحكم على إحداهما فان النعي عليه في الدعامة الأخرى يكون غير منتج.

من جهته، قال المحامي نواف الفزيع انه سيميز الحكم فيما لو تم إلغاء حكم أول درجة، كذلك من المتوقع طعن الحكومة بالتمييز فيما لو تم تأييد حكم أول درجة

وكانت الحكومة ذكرت في طعنها أن الحكم جاء مخالفا القانون والخطأ في تطبيقه والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب من أربعة أوجه، الأول أنه خالف (الحكم الطعين) القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب، وحين أسبغ على توصية مجلس الوزراء الصادر في اجتماعه رقم 2016/32 بتاريخ 1 أغسطس 2016، بإنهاء قرار إداري يرد عليه دعوى الإلغاء، تأسيسا على أن مجلس الوزراء أقر في اجتماعه المذكور الموافقة على المقترح المقدم من لجنة إعادة دراسة مختلف أنواع الدعوم التي تقدمها الدولة في شأن تحديد أسعار البنزين وتكليف نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية وزير النفط بالوكالة، باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما ورد في المقترح المقدم، ثم أردف الحكم في أسبابه أن مؤسسة البترول الكويتية قامت بتغيير أسعار البنزين على النحو المبين بذلك الكتاب، وتم تنفيذ القرار على ارض الواقع، وقد عبرت عنه الجهة الإدارية عن أرادتها الملزمة في زيادة أسعار البنزين، والذي جاءت ألفاظه آمرة ودخل القرار حيز التنفيذ مما يكون في حكم القرار الإداري، وهذا الذي ذهب إلى الحكم غير سديد، وذلك أنه من المقرر أن أسباب الحكم تعتبر مشوبة بالفساد في الاستدلال إذا انضوت على عيب يمس سلامة الاستنباط، ويتحقق ذلك إذا استندت المحكمة في اقتناعها إلى أدلة غير صالحة من الناحية الموضوعية للاقتناع بها، أو إلى عدم فهم العناصر الواقعية التي تثبت لديها أو وقوع تناقض بين هذه العناصر.

قرار وزاري بتعيين عقيد ومقدمين بـ«الإدارية» وشؤون الموظفين

أحمد خميس

أصدر نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الفريق م.الشيخ خالد الجراح أمس قرارا وزاريا، تضمن تعيين العقيد هيثم بوغيث مديرا لإدارة مكتب الوكيل المساعد للشؤون الإدارية، والمقدم بشار المسلم مساعدا لمدير إدارة مكتب الوكيل المساعد لشؤون الإدارية، والمقدم أحمد نواف أبوشيبة مساعدا لمدير إدارة شؤون الموظفين.

إهانة ضابط بـ«.... بشكلك»

هاني الظفيري

تقدم ملازم أول في قطاع الإطفاء الى رجال أمن مخفر القيروان في بلاغ عن تعرضه للإهانة أثناء تأدية عمله وجار ضبط الجاني والتحقيق معه فيما نسب اليه.

وقال مصدر امني إن ضابطا في قطاع الاطفاء تقدم مساء امس الاول الى مخفر القيروان، افاد بأنه أثناء عودته من احد البلاغات قام قائد مركبة بمحاولة عرقلة السير أمامه، وعند الطلب منه فتح الطريق والوقوف بجانبه، قام قائد المركبة بالتلفظ بـ«.... بشكلك» ليقوم الضابط بتسجيل رقم لوحة الشخص الذي اتضح انه ايراني وتم استدعاؤه للتحقيق معه.

من جهة اخرى، أخمد رجال إطفاء مركز الظهر حريقا اندلع في مدرسة هارون الرشيد، ولم يسفر عن وقوع اصابات حيث اقتصرت الاضرار على الخسائر المادية.

«الداخلية»: رفع 1000 حالة قيد أمني ودراسة باقي الحالات

في تعقيب لها على التساؤلات التي أثيرت مؤخرا حول قيام وزارة الداخلية بوضع قيود أمنية على بعض المواطنين والمقيمين بسبب مواقفهم السياسية وتم التطرق لها من قبل بعض أعضاء مجلس الأمة. ذكرت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني ان المشرع أناط بوزارة الداخلية، حفظ الأمن والنظام داخل البلاد ومنع الجرائم وحماية الأرواح والأعراض والأموال، وفقا لأحكام القوانين واللوائح.

أضافت ان الأجهزة المعنية بالوزارة بناء على تعليمات نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية فحصت ما ورد إليها من شكاوى تتعلق بالقيود الأمنية، وقامت برفع ما يزيد على ألف حالة قيد أمني، موضحة انه يتم حاليا بحث باقي الحالات ومؤكدة ان أبواب الوزارة مفتوحة لتلقي أي شكاوى.

وأكدت حرص وزارة الداخلية الدائم على تطبيق أحكام الدستور والقانون، وأن المصلحة العامة دائما تقدم على مصلحة الأفراد، وأمن وأمان واستقرار الوطن فوق كل اعتبار.

البحث عن 3 مسلحين يسلبون المارة

سرقة عُقد بـ 150 ألف دينار .. ومحطة «تقوية»

أحمد خميس

اتهم رجل اعمال كويتي معروف خادمته بسرقة عقد من الالماس تقدر قيمته بنحو 150 الف دينار من منزله الكائن في منطقة الفيحاء وهروبها الى جهة غير معلومة مشيرا الى ان الخاتم كان في غرفة نومه وانه سرق خلال وجوده في الشاليه وتم تسجيل قضية وتعيم اوصاف المتهمة.

من جهة اخرى تقدم 3 وافدين ببلاغات رسمية الى مخفري النقرة وميدان حولي وابلغوا عن تعرضهم للسلب بالقوة واجمع المبلغون على أوصاف الجناة وطريقتهم في سلب ضحاياهم.

وتبين خلال الاطلاع على المحاضر الرسمية أن أفراد العصابة المسلحة يستخدمون سيارة جيب سوداء في استيقاف ضحاياهم والترجل اليهم وإشهار السلاح في وجوههم وسلبهم ما يحملون من أموال وهواتف نقالة. وقالت مصادر إن احد الضحايا حاول مطاردتهم ولكنهم قاموا بالاصطدام بسيارته وتعطيلها.

كما اقدم مجهول على سرقة مولد الكهرباء من موقع تقوية الارسال التابع لاحدى شركات اتصالات في مناطق متفرقة.

وحضر محامي الشركة الى المخفر وافاد بان الفنيين اكتشفوا السرقة حيث تمكن الجاني من كسر الحاجز الحديدي للمحطة وسرقة مولد الكهرباء الذي يزود المحطة بالطاقة وشرع رجال المباحث في البحث والتحري عن القضية بعد رفع البصمات عن الموقع من قبل الادلة الجنائية.

براءة محامية من النصب

محمد الدشيش

ألغت محكمة الاستئناف حكم اول درجة بحبس محامية سنة مع الشغل والنفاذ وقضت ببرائتها من تهمة النصب والاحتيال بمشروع وهمي. وتتلخص الواقعة فيما أبلغ به الشاكي بأن المتهمة المحامية وآخر دلسا عليه بقصد إيقاعه بالغلط الذي كان واقعا فيه لحمله على تسليم مال في حيازته وذلك لاستعمالها طرقا احتيالية من شأنها إيهام المجني عليه بمشروع كاذب وهو ببعه مجموعة من الأسهم وتداولها بسوق الأوراق المالية وتحقيق أرباح إلا أن الشركة لم تعقد الجمعية العمومية ولم تقدم ميزانيتها لوزير التجارة، ما أدى إلى سحب ترخيصها من قبل وزارة التجارة، وهو ما ترتب عليه قيام المجنى عليه بتسليم المال. وأحيلت القضية للمحكمة المختصة وقضت محكمة أول درجة بحبس المتهمة سنة مع الشغل والنفاذ، واستأنف المحامي محمد حمزة بصفته وكيل المتهمة الحكم أمام الاستئناف وترافع شفاهة دافعا بخطأ الحكم المستأنف في فهم وتطبيق القانون والقصور في التسبيب وأن الواقعة لا تكون طائلة قانون الجزاء، ودفع بخلو الأوراق من ثمة دليل يقيني واحد على ارتكاب المتهمة لجريمة النصب.

المحامي محمد حمزة